

المحور الثاني: حصر السلطات الثلاث بيد النظام البعثي إن حصر السلطات يعني تركيزها في جهة واحدة، وعادة ما تكون السلطة التنفيذية والحصر هو المعنى المضاد لمبدأ الفصل بين السلطات هذا المبدأ الذي يرتكز على أصول تاريخية إذ يعد من الأفكار التي جاء بها فلاسفة الإغريق ومنهم أفلاطون ، ثم توالى الاهتمام بهذا المبدأ في الحقب التاريخية المتعاقبة ولا سيما لدى المفكرين وال فلاسفة في القرن السابع عشر كالفلسوف الإنكليزي (جان لوك) إلا أن مبدأ الفصل بين ثم تطور عن طريق كتابات المفكر (جان جاك روسو) الذي سعى إلى تعميق هذا المبدأ ليأخذ مجاله في التطبيق فكثير من الدول التي تحرص على العمل بمضمونه الفعلي. ويعد هذا المبدأ في مقدمة المبادئ الدستورية الأساسية الفتقوم على أساسها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة لعراض موضوع حصر السلطات الثلاث بيد إحزاب البعث) سوف نذكر في هذا المحور ثلاثة مساند ارتباطها أحـزـابـ الـبعثـ) هي الفصل بين السلطات، كآلية لحصار السلطة. المسند الأول: الفصل بين السلطات الفصل بين السلطات هو التقسيم الوظائفي وتوزيع السلطات، فهو يفترض سلفاً تعدد الهيئات الحاكمة، وأن كل هيئة تقوم بممارسة وظيفة معينة من وظائف الدولة التي تأخذ به، ثم يتم تنظيم العلاقة بينها، فهذا التوزيع يعطي الفرصة لكل سلطة أن تتخصص فيما يوكل إليها من مهام مما يسمى في إتقان كل سلطة ولة من دون العمل بها، وقيامها به على أكمل وجه فيتحقق معه في نهاية المطاف حسن سير العمل في مختلف المجالات الرئيسية فيها تقصير أو ضعف)، وهذا ما يرى لو جاء بالعدل؛ هيئات ثلاثة متعددة؛ فأسندت مهمة التشريع إلى السلطة التشريعية، ومهمة التنفيذ إلى السلطة التنفيذية، ومهمة القضاء إلى السلطة القضائية؛ أقانونا، ولكن يجب لا يفهم من مبدأ الفصل بين السلطات أن كل سلطة مستقلة عن السلطة الأخرى تماماً التقاليل بحيث تكون كل منها بمعزل تمام عن الأخرى، وتجميعها في يد هيئة واحدة، بل توزيعها على هيئات متفرقة، وبالنهاية الموكلة إليه، ويسوق قسم من الباحثين بعض المبررات لتعزيز ضرورة هذا المبدأ مثل حماية الحرية، ومنع الاستبداد ذلك المنع الذي يعد المبرر والميزة الأولى والأساس لهذا المبدأ بحسب وجهة نظرهم فضلاً عن ذلك فإـتـ مـيـداـ وـحـسـنـ تـطـيـقـهاـ مـنـ الـحاـكـمـيـنـ وـالـمـحـكـومـيـنـ، وـحـسـنـ أـداءـ وـظـائـفـ الـدـوـلـةـ إـذـ إـنـ هـذـاـ مـيـداـ يـحـقـ مـيـداـ تقـسيـمـ

العمل والتخصص الذي من شأنه أن يحقق إتقان كل هيئة لوظيفتها وحسن أدائها. وينذهب بعضهم إلى أن العلاقة بين مبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات تأتي عن طريق وضع المفاضلة بين السلطات إذ يرى أن إمبدأ سيادة القانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة في الدولة، أو بتخويل لها هذه المفاضلة تؤكد أرجحية سلطة ممثلي الشعب على حكومة يتم اختيارها منهم لتنفيذ القوانين التي يشرعونها